

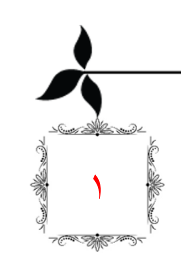
بَيَانٌ حَوْلَ قَضِيَّة
"خَبَرَ الثِّقَة وَحُكْم الثِّقَة"

كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين





بَيَانٌ حَوْلَ قَضِيَّة "خَبَرَ الثِّقَة وَحُكْم الثِّقَة"

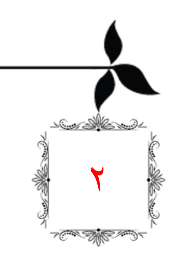
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

١- فقد عُقِدت جلسةٌ قديمةٌ جَمعت مجموعةً من طلاب العلم والشباب السلفي حول الإصلاح بين أخوين من السلفيين، ودعيتُ إلى هذه الجلسة، ودار الكلام حول التحذير من أحد الشباب بسبب بعض الأخطاء المنهجية، وذكر الأخ المحذِّر بعض الأمور التي تدل على ذلك بالنسبة له، وكان المحذِّر من طلبة العلم الثقات المعروفين في دعوته السلفية ودروسه العلمية في بلدته، فاعترض الأخ سعد النايف الزوبعي وفقه الله قائلاً: نحن نُلزم بخبرك لا بحكمك!، فاستغربتُ هذا الجواب خاصة وأنا أعلم أنَّ التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة في الحكم على الأشخاص من أصول الحلبي التي ذكرها في كتابه "منهج السلف الصالح"، وكنتُ ممن ردَّ على الحلبي هذا الأصل في كتابي "البَرَاهِينُ العَتِيدَةُ فِي كَشْفِ أَحْوَال وَتَأْصِيلاتِ عَلي الحَلَبي الجَدِيدَة"(١) الذي اطلع عليه الشيخان الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي حفظهما الله، فقلتُ للأخ سعد: كيف تُلزم بخبره ولا تُلزم بحكمه؟ فقال: تعرف يا أخي العلماء يفرِّقون بين حكم الثقة

---

(١) متوفر على الرابط التالي:
https://ia903206.us.archive.org/31/items/AlbaraheenAlAteda/AlbaraheenAlAteda.pdf



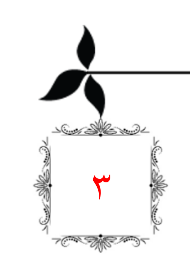


وخبر الثقة!، هكذا قالها مطلقاً، فقلتُ له: هذه من أصول الحلبي وليست من كلام علمائنا، فاتصل الأخ سعد في جلستنا نفسها بالأخ حسن أبي معاذ، ثم طلب الأخ سعد بحث الأمر ومراجعته من قبل الجميع،... إلى آخر الجلسة، ويشهد على ذلك جمع من الإخوة منهم أخونا الكبير أبو عبد الله طالب العزاوي الذي اتصل بالشيخ عبيد حفظه الله قبل أيام وسأله عن مسائل في الجرح والتعديل، ولم أعلم أنَّ الأخ أبا معاذ حسناً العراقي كتب رسالة في هذا الشأن.

٢- وبعد مدة التقيتُ بشيخنا العلامة الشيخ ربيع حفظه الله وطلب مني قراءة مقطع من رسالة الأخ حسن في بيته في جمع من الإخوة السلفيين ومنهم الأخ عبد الله مهاوش الزوبعي، وبعد الانتهاء طلب الأخ عبد الله من الشيخ تقييم الرسالة وأخبره أنَّ الأخ حسناً العراقي ينتظر ذلك منذ مدة، ففصَّل الشيخ بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية، وأنَّ طالب العلم يحكم في الأمور الظاهرة، وضرب الشيخ أمثلة على ذلك.

٣- ثم بعد أن رجعتُ إلى بلدي بمدة قصيرة اتصل بي الأخ حسن وطلب مني قراءة الرسالة، وأخبرني أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله قال عنها: جيدة، وأنَّ بعض الإخوة قرأوا الرسالة فأثنوا عليها، فاعتذرتُ من ذلك لكون الرسالة أثنى عليها عالم وبعض طلبة العلم، فليس لي كلمة بعد هذا، فكرر الأمر عليَّ وقال:





اقرأها أنت بارك الله فيك وأخبرني عن رأيك فيها، وذلك في اتصال هاتفي من قبله ورسائل جوال، فتأخرتُ عن الإجابة فراسلني منتظراً الجواب، وكنتُ وقتها أناقش أحد الإخوة المطلعين على الرسالة وهو الأخ عبد الباسط المشهداني، وأخبرتُه بملاحظاتي، فأخبرني أنه لم يطلع على هذه المواضع المنتقدة من الرسالة!.

٤- ثم بعدها اتصل بي الأخ عبد الله مهاوش وفقه الله، وأخبرني أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله طلب مني مراجعة الرسالة، فأخبرتُه أنَّ لي عليها ملاحظات، فقال: جيد أرسلها إلى الأخ حسن، وأخبرني بعد مطالعته لملاحظاتي أنه طلب من الأخ حسن الأخذ بها وتعديل هذه المواضع المنتقدة.

٥- وكان من أبرز هذه المواضع:

أ- عدم نفيه لقاعدة (التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة) في باب الحكم على الأشخاص على وجه الإطلاق، وأنَّ حكم الثقة قد يوجب الخبر إذا كان من عالم ناقد صادق أمين له خبرة طويلة...، وذكر شروطاً لا تكون إلا في الأفذاذ من أئمة الجرح والتعديل!، وقد ذكر قبلها كلاماً عن العلامة المعلمي رحمه الله: ((وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ))، وقال بعدها الأخ حسن مقيداً: ((ويلزم منه: أنَّ من لم تتوفر فيه هذه الشروط فلا ينطبق عليه هذا




التأصيل))، أي لا يكون حكمه كخبره، ثم علَّل ذلك قائلاً: ((وذلك حتى لا نقع من جهة أخرى بمشابهة الحدادية: فنجرِّح من لا يستحق التجريح، أو نُبَدِّع من ليس بمبتدع بناء على حكم أي ثقة ولو لم يكن عالماً أو مأموناً من الهوى وأمراض النفوس)).

ب- أنَّ محل اجتهاد العلماء في باب الحكم على الأشخاص يكون عند اختلافهم في الرجل توثيقاً وتجريحاً.

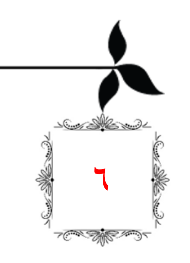
فنقلتُ في ملاحظاتي بعض النقول العلمية منها:

أ- كلام للشيخ ربيع حفظه الله في نفي دعوى اختصاص الكلام في الأشخاص بالعلماء، والتفصيل بين المسائل الخفية: فتترك للعلماء، وبين الأمور الواضحة: فيمكن أن يتكلَّم من هو دونهم من طلبة العلم العارفين في هذه الأمور.

ب- كلام للشيخ عبيد حفظه الله في بيان أنَّ قاعدة التفريق بين حكم الثقة وخبر الثقة، وأنَّ الأول غير ملزم والثاني ملزم، هذه لا أصل لها عند السلف فيما أعلم، وهي تدخل في قاعدة المعذرة والتعاون.

٦- فلما أرسلتُ إلى الأخ حسن وفقه الله هذه الملاحظات المدعومة بهذه النقول، لم يحصل بيني وبينه مراجعة في هذا الموضوع مدة من الزمن، ثم اتصل بي الأخ عبد الله مهاوش مجدداً يطلب مني صياغة سؤال ليُعرض على الشيخ ربيع

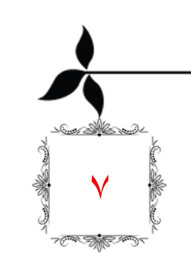
حفظه الله في مسألة التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة، فتعجبتُ من ذلك، فقال: يا أخي لكي ننهي الخلاف في هذه الجزئية، فحاولتُ أن أعرف منه رأي الأخ حسن الصريح في هذه المسألة أو رأيه في ملاحظاتي أو رأي الأخ عبد الله فيهما، فلم أجد منه جواباً، فكتبتُ سؤالاً: هل حكم الثقة كخبره خاص بالعلماء أم يدخل فيه طلبة العلم الثقات؟ وأرسلتُه له، فأخبرني أنَّ الأخ حسن كتب سؤالاً أيضاً مفاده: هل كل ثقة يكون حكمه كخبره؟، فعرض عليَّ السؤال، فقلتُ له: هذا خطأ، فنحن متفقون أنَّ ليس كل ثقة يجب أن يقبل حكمه في الكلام في الأشخاص، لأنَّ هذا باب عظيم، ويحتاج إلى معرفة واسعة وخبرة وضبط وتمييز بين المسائل والأصول والدعاة والدعوات، وإنما خلافنا هل يختص بالعلماء أم يدخل فيه طلبة العلم العارفون بهذا الباب؟، فجمع الأخ عبدالله مهاوش بين سؤالي وسؤاله!، وسأل الشيخ ربيعاً حفظه الله: هل حكم الثقة كخبره يختص بالعلماء؟ أو هو لكل ثقة وإنْ لم يكن عالماً كطلبة العلم مثلاً؟ فكان جواب الشيخ ربيع حفظه الله كما نقله لنا الأخ عبد الله مشافهة: ((هذا السؤال أُفصِّل فيه، فإنْ كان الأمر ظاهراً كالرافضة فنعم لطلبة العلم، وأما المسائل المُشكلة والتي تحتاج بحث فهذه خاصة بالعلماء))، فاتصل بي الأخ عبدالله مهاوش وأخبرني بهذا الجواب، فقلتُ له: إذن على التفريق المعهود عن الشيخ ربيع بين الأمور الواضحة والأمور الخفية، ولا علاقة للموضوع بالتفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة، فقال: جواب الشيخ ربيع ما نقلتُه لك، فترك الأمر

مدة سنتين على غالب الظن، نلتقي ونتواصل ليس بيننا خلاف في هذه المسألة بعد جواب الشيخ ربيع حفظه الله.

٧- ثم في هذه الأيام رأيتُ رسالة الأخ حسن مكتوبة في شبكة سحاب وأنه قرأها على الشيخ عبيد حفظه الله فحث على نشرها، وأنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله اطلع عليها وقال عنها: جيدة، فقرأتُ الرسالة مجدداً فرأيتُ أنَّ المؤاخذة الأولى (التفريق بين حكم الثقة وخبر الثقة) لا زالت قائمة في الرسالة، لكنه كتب زيادة فيها أو تعديلاً في أحد المواضع المنتقدة قائلاً: ((حتى يكون الحكم على الشخص من باب الخبر؛ فلابدَّ أن يصدر من عالم صادق أمين عارف بأسباب الجرح والتعديل، «وخصوصًا في المسائل الخفية»، وأما المسائل الواضحة الظاهرة «كالرفض مثلًا» فهذه للعلماء ومن دونَهم كطلبة العلم، وإذا تخلفت هذه الشروط فلا ينطبق عليه هذا التأصيل: كأن تتخلف عنه العدالة، أو الضبط، أو العلم بأسباب الجرح والتعديل، وذلك حتى لا نقع من جهة أخرى بمشابهة الحدَّادية: فنجرِّح من لا يستحق التجريح، أو نُبَدِّع من ليس بمبتدع، بناءً على حكم أي ثقة؛ لأنَّ منهج أئمة النقد المتقدمين ومنهم ابن أبي حاتم الذي نقله السخاوي والعلماء المعاصرين والمتمثل بكلام الشيخ بن باز والشيخ ربيع والشيخ عبيد؛ مقيد بأحكام العلماء الأمناء العالمين بأسباب الجرح والتعديل مع





معرفتهم بالرجال وأقوالهم ومقالاتهم وخبرتهم الطويلة بأصولهم المعوجة وخطورتها وخطورة لوازمها.

ولا يلزم من كلامي هنا: أنَّ الجرح والتعديل خاص بالعلماء فقط!، فهذا ليس محور الرسالة، وهذا الموضوع له بحث خاص، وتكلَّم فيه العلماء كثيرًا، وفرقوا بين البدع الظاهرة الواضحة وبين البدع الخفية)).

وأما الموضع المنتقد الآخر -وهو الأصرح!- لم يعدِّله: ((المنهج الوسط: أنَّ الأصل لغةً وشرعًا أن هناك فرق بين الحكم والخبر، لكن الحكم قد يخرج مخرج الخبر بالشروط التي ذكرتُها، وعلى هذا تلقت الأمة أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرجال بمثابة الأخبار)).

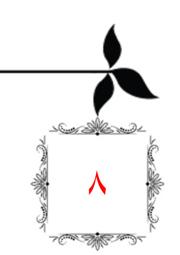
فواضح من كلامه أمران:

الأول: أنَّه يفرِّق بين خبر الثقة وحكم الثقة من حيث الأصل.

الثاني: أنَّ الحكم قد يخرج مخرج الخبر إذا كان من ((العلماء الأمناء العالمين بأسباب الجرح والتعديل مع معرفتهم بالرجال وأقوالهم ومقالاتهم وخبرتهم الطويلة بأصولهم المعوجة وخطورتها وخطورة لوازمها)) على حد عبارته الأولى، أو إذا كان من ((أئمة الجرح والتعديل في الرجال)) على حدِّ عبارته الثانية.

ومفهوم كلامه -بل ومنطوقه لأنه ذكر أنَّ هذا التأصيل لا يكون إلا بشرط وقيد العلماء الموصوفين بأوصاف محددة-: أنَّ طلبة العلم الثقات لا يكون حكمهم كخبرهم من جهة الإلزام به.





فماذا كان مني؟!

هل رددتُ على الرسالة كما يزعم البعض؟!

٨- كتبت تعليقاً على مقاله: "من باب إتمام الفائدة انظر هذا الرابط"، وأشرتُ إلى تعليق لي قبل مدة على أحد المقالات في شبكة سحاب، وفيه: إثبات أنَّ الكلام في الأشخاص ليس خاصاً بالعلماء.

فتمَّ حذف التعليق من المقال، فعرفتُ أنهم لا يريدون إثارة الخلاف في هذا المقال على وجه الخصوص، فكتبتُ مقالاً مستقلاً كنتُ قد جمعتُه قديماً في الردِّ على بدعة الحلبي في التفريق بين حكم الثقة وخبر الثقة، بدأتُ المقال بمقولة الحلبي في كتابه "منهج السلف الصالح"، ثم شرعتُ بتفنيد هذه البدعة ببعض النقول، ومنها رد الشيخ ربيع حفظه الله على الحلبي وفيه: أنَّ أخبار أئمة الجرح والتعديل من قبيل الأخبار، وذكر أدلة على ذلك وقال: ((فعمر والصحابة رضي الله عنهم على هذا المنهج في قبول الجرح والتعديل من الثقات؛ واعتبار ذلك من الأخبار لا من الأحكام))، ومنها أيضاً السؤال المعروض على الشيخ عبيد حفظه الله: ما قولكم في مَنْ يقول: لا بد من التفريق بين حكم الثقة وخبر الثقة؛ فحكمه لا يلزمنا، وخبره يلزمنا؟!

فكان جوابه حفظه الله: ((لا أعلم لهذا أصلاً عند السلف أبداً، فهذه من الفلسفات والتقعيدات الحديثة، من إفراز قاعدة المعذرة والتعاون فيما أظن، هي

تؤدي إلى تلطيف البدع وأهلها، حكم الثقة وخبر الثقة معمول بها عند السلف، إذا ثبت نقلٌ بالدليل حُكم عليه أو لا، فمَنْ ثبتت عدالته حُكم له بها يقال: عدل، ومَنْ ثبت جرحه حُكم بجرحه بناء على ما ثبت بالدليل، فنحن أمة الدليل)).

فهل فرَّق الشيخ ربيع والشيخ عبيد حفظهما الله بين خبر الثقة وحكم الثقة؟! وهل خصَّا في كلامهم (العلماء أو أئمة الجرح والتعديل) دون طلاب العلم الثقات في نفي هذا التفريق؟!

ومقالي هذا كان بعنوان [التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة في الكلام في الأشخاص لا أصل له أبداً][1] وهو منشور في سحاب، وليس فيه ذكر الأخ حسن ولا رسالته، بل جعلتُه رداً على كلام الحلبي الذي قدمته في أول المقال.

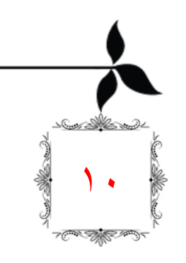
فهل أكون بهذا تقدَّمتُ بين يدي العلماء؟!!

٩- ثم راسلني الأخ عبد الله مهاوش عن طريق خدمة الواتساب عبر الرسائل الخاصة بالجوال سائلاً إياي بعد السلام: هل قرأت مقال الأخ حسن؟ وما رأيك فيه؟

---

(١) متوفر على الرابط التالي:
https://ia803401.us.archive.org/19/items/AlTBKhabarAlThiqaWHokmAlThiqa/AlTBKhabarAlThiqaWHokmAlThiqa.pdf





والغريب من تصرفات بعض الأخوة أنه يخفي هذا السؤال والمراسِل الأول!، ويجعل رائداً هو المرسل أولاً، لا أنَّ الشيخ عبد الله مهاوش طلب من رائد رأيه في الرسالة بعد مطالعة الشيخين لها!.

فقلتُ له حرفياً: ((عليكم السلام ورحمة الله وبركاته، حياكم الله شيخ ومرحباً بكم، نعم قرأتُه وتعجبتُ من طريقته في تمرير فكرته "التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة في حق من كان دون العلماء الأمناء العارفين لأسباب الجرح المحيطين بعلم الرجال وأحوالهم ومناهجهم"، مع وضوح مخالفة هذه الفكرة لكلام العلماء المنقول في مقاله؛ بل أظهر كلام العلماء وكأنَّه متناقض يضرب بعضه بعضاً، بسبب تمسكه بهذه الفكرة الباطلة وإصراره على نشرها والله المستعان، وتعجبتُ من دعواه التي أراد إظهار أنَّ المشايخ أيدوا فكرته، وأنَّك ممّن أيدها، فلا أدري لِمَ هذا كله؟! وفي صالح من؟!

وكلام العلماء واضح جداً في عدم التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة مطلقاً من جهة الكلام في الأشخاص ومناهجهم وأحوالهم، وإنما يفرقون بين العالم وطالب العلم من جهة المسائل الظاهرة والخفية، ومن جهة المشتهرين في بلادهم وعند العلماء وممن هو دونهم.

فالرجاء مناصحته ورده عن هذا الخطأ الكبير الذي يترتب عليه تمرير قاعدة الحلبي بقالب جديد.

والله الموفق وجزاكم الله خيراً)).



أقول:

رسالتي هذه كانت خاصة عن طريق الواتساب على جوال الأخ عبد الله مهاوش وفقه الله، وأُكِّد أنَّ هذه الرسالة خاصة!، لم تكن في مقال ولا في رد ولا في موقع ولا في أي جهة تواصل عامة أو معلنة، وإنما كتبتُها للأخ عبد الله بعد سؤاله هو عن رأيي في الرسالة بعد نشرها في سحاب، وأنا أعرف علاقة الأخ عبد الله بالأخ حسن قوية من جهة طلب العلم والصحبة الطويلة، فرجوتُ أن يؤثِّر فيه ناصحاً.

فماذا كان؟!

١٠- قام الأخ عبد الله مهاوش غفر الله له بنقل هذه الرسالة الخاصة إلى الأخ حسن من غير استئذان مني ولا إعلامي على أدنى درجة!، وواصلني بعدها من غير إنكار لهذه الرسالة!، وطلب مني صياغة سؤال للشيخ ربيع حفظه الله مجدداً حول المسألة، فأخبرتُه أننا اتفقنا قديماً على هذا وسألنا الشيخ وانتهى الأمر، وأخشى أن نكثر طرح مثل هذه المسائل على مشايخنا فينفرون منا ويظنون بنا أننا من أهل التشغيب والفتن والاختلاف، فطلبتُ منه أن نجلس: هو والأخ عبد الباسط المشهداني والأخ حسن وأنا عبر وسائل الاتصال، ونتناقش في الأمر لمعرفة موضع الخلاف وكلام الأخ حسن وكلامي في هذه المسألة وما هي الأدلة والنقول فيها، فإن تعذر حل الأمر رجعنا فيه إلى العلماء

ولا نكن جامدين كأننا لسنا طلبة علم، فألَحَّ على إيصال الأمر للشيخ ربيع من غير مجالسة ومناقشة!!، وطلبتُ منه تحديد رأي الأخ حسن وذكر رأيه هو، فأخبرني أنه لم يبحث هذه المسألة، فقلتُ له: لابد للناقل من وإلى العلماء أن يكون مطلعاً على هذه المسألة، وأنه على أقل درجة أن يقرأ مقالي ومقال الأخ حسن، فألَحَّ على عرضه على الشيخ ربيع، وأخبرني أنَّ جواب الشيخ ربيع الأول فيه احتمال!، فصغتُ له السؤال فرفضه، ثم طلب مني ذكر المؤاخذات على الرسالة، فلم أزد على ذكر المواضع المنتقدة على الرسالة إلا كليمات يسيرة من باب السؤال والاستشكال للشيخ ربيع حفظه الله.

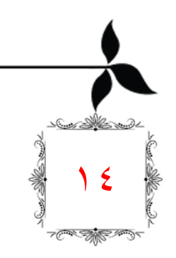
ومن الغريب أنَّ الأخ عبد الله مهاوش وهو مقيم في مكة -مع علاقتي به ومودتي وتوقيري له كالأخ الكبير والشيخ الذي له سابقة وجهود في الدعوة السلفية في العراق قديماً- لم يعلمني بأنَّ الأخ حسن العراقي وباقي الإخوة الزوابعة عند الشيخ عبيد حفظه الله في المدينة!، وأنه نقل رسالتي الخاصة إلى الأخ حسن، والأخ حسن نقلها بدوره إلى الشيخ عبيد حفظه الله!، ثم صدمني حقاً بتغيير لهجته في المراسلة!!، وأنَّ رسالتي الخاصة تتضمن الطعن بالعلماء واتهامهم بالغفلة وتتضمن الطعن في الأخ حسن، وأنه سيذهب إلى الشيخ ربيع حفظه الله في المدينة ويطلعه على الأمر ويخبره بأنَّ لي انتقادات على رسالة الأخ حسن، ثم تهجَّم عليَّ بصورة الناصح فقال: أنصحك أن تغلق شيخك الآلي (الحاسوب) وأن تبحث عن عالم في الآفاق تتعلم على يديه!، وأنَّ عندك اندفاعاً



زائداً عن الحد!، وأنَّه لا بدَّ من إنهاء المهزلة في الساحة السلفية!،... وكلام آخر، وانتهت المراسلات بيننا على هذا خاصة بعد علمي أنَّ الإخوة الزوابعة عند الشيخ عبيد حفظه الله وأنهم انتقلوا بعدها إلى الشيخ ربيع حفظه الله، وكرروا على الشيخين طرح هذا الأمر من طرفهم فقط في عدة جلسات!.

١١- وبعدها بدأ السيل من البيانات الصادرة باسم الأخ عبد الله مهاوش والمقالات والمراسلات والردود من قبل الإخوة الزوابعة في كافة وسائل الاتصال تنهال على رائد آل طاهر طعناً وتحذيراً، ووصفه بما لا يليق منهم ونسبة أقوال لا يقول بها قط، وإلصاق بعض الألفاظ في رائد زعموا أنها من مشايخنا الكبار!.

١٢- ولما نقلوا هم أنَّ الشيخين حفظهما الله جددا تأييد الرسالة وتكلَّما على من انتقدها، وزادوا على ذلك أموراً في الكلام في رائد من قبل المشايخ لو كانت ثابتة فهي في مجالس خاصة لم يستأذنوا المشايخ في نشرها، ولا أعرف ماذا عُرِض على المشايخ؟ وبماذا أجابوا على وجه التفصيل؟، وإنما نقل الإخوة ما لهم فيما يخص الرسالة والناقد!، وتركوا ما نحتاجه مما ذكره المشايخ من تفصيل في هذه المسألة، وقد علمتُ من غيرهم ممن كان جالساً في إحدى هذه المجالس أنَّ

الشيخ ربيعاً حفظه الله لم يذكرني بشيء ونقل تفصيل كلام الشيخ الذي أدين الله به، ومع هذا تركت الكلام والتعليق.

١٣- ثم اتصل الأخ الكبير أبو عبد الله طالب العزاوي وفقه الله بالشيخ عبيد حفظه الله، وسأله عدة أسئلة مفصلة عن هذا الأمر، واتفقا الأخوان عبدالباسط المشهداني وعبد الله مهاوش وفقهما الله لإنهاء الأمر بصياغة "إيضاح وبيان" وعرضه على الشيخ ربيع حفظه الله، فكان جواب الشيخين حفظهما الله حاسماً يقطع كل قيل وقال، وفرح السلفيون بهذا، وحمدنا الله على انتهاء الأمر.

١٤- ثم فوجئنا جميعاً بتغير وجهة الخلاف: من (مسألة خبر الثقة وحكم الثقة) إلى (جملة ملاحظات على رائد آل طاهر في عدة مسائل) كما في مقال الأخ علي الشمري!، ولم يسمع الجميع بهذه الملاحظات من قبل إلا على وجه القول العام (عندنا ملاحظات على رائد!/ عندنا مؤاخذات على رائد!)، فلا أدري ما المناسبة بين هذه الملاحظات في هذا الوقت وبين خلافي معهم في مسألة خبر الثقة وحكم الثقة؟!

كذلك انهالت بيانات الأخ عبد الله مهاوش في بيان حال رائد بألفاظ شديدة، وطلب من الأخوة الذابين عنه أن ينصحوه وأن لا يبرروا له.

ما هي النصيحة؟!

أ- أن يرجع عن الطعن في العلماء وتقدمه بين أيديهم بعد تأييد الرسالة من قبلهم.

ب- أن يعتذر من أخيه حسن العراقي ويرجع عن كلامه فيه.

١٥- وأنا حتى الساعة لم أكتب في الدفاع عن نفسي ودفع التهم الموجهة لي ولا في بيان مغالطاتهم رداً منشوراً، لكن لما رأيتُ أنَّ الكثير من الإخوة يطلبون مني توضيح هذا الأمر وبيانه ومنهم من ناصحني وهو لا يعلم ما كتبه الأخ حسن ولا غيره فأقول:

أما المسألة الأولى وهو طعني في العلماء وتقدمي بين أيديهم:

فأين هذا الطعن؟!

وأين هذا التقدم؟!

هل كتبتُ مقالاً أو رداً يتضمن هذا؟!

أم ماذا؟!

فإن قالوا: رسالتك إلى الأخ عبد الله مهاوش!

أقول لهم: هل هي رسالة عامة منشورة؟ أم رسالة خاصة مستورة؟! هذه واحدة.





ثم أين طعني بالعلماء وأنا في الرسالة الخاصة نفسها نفيتُ هذا التفريق عنهم فقلتُ: ((مع وضوح مخالفة هذه الفكرة لكلام العلماء المنقول في مقاله))، وقلتُ: ((وتعجبتُ من دعواه التي أراد إظهار أنَّ المشايخ أيدوا فكرته))؟!

فهل يُفهم من كلامي فضلاً عن صريح عبارتي: أنَّ كلامي الموجَّه إلى الأخ حسن يتضمن الطعن بالعلماء؟!

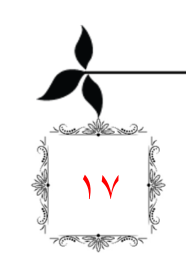
وأما التقدم بين أيديهم؛ فالأخ عبد الله مهاوش بطلب منه أراد رأيي في المقال في رسالة خاصة، فكتبتُ له رأيي وبرأتُ العلماء من فكرة التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة، فهل الأخ عبد الله مهاوش يطلب مني التقدم بين أيدي العلماء؟ أم ماذا؟

ثم أنا طالبتُ الأخ عبد الله مهاوش في مراسلاتي توثيق عرض الرسالة على الشيخ عبيد حفظه الله فأرسل لي مقطعاً صوتياً من جزء قراءة الأخ حسن على الشيخ عبيد، فتركتُ الأمر.

علماً أنَّ في أول المقطع الصوتي قرأ الأخ حسن: ((حتى يكون الحكم على الشخص من باب الخبر؛ فلابد أن يصدر من عالم صادق أمين عارف بأسباب الجرح والتعديل، «وخصوصًا في المسائل الخفية»، وأما المسائل الواضحة الظاهرة «كالرفض مثلًا» فهذه للعلماء ومن دونَهم كطلبة العلم)).

فعلَّق الشيخ عبيد حفظه الله بقوله: ((نعم طالب العلم المؤهَّل، ما يلزم أن يكون عالماً، أشياء واضحة))، ولم يقيِّد ذلك الأخ حسن في الموضع نفسه من





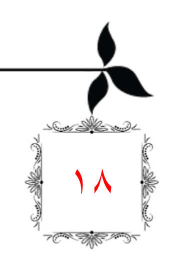
مقاله!، ولعله استغنى بما تقدم من كلام الشيخ ربيع حفظه الله، لكن من باب تأكيد الأمر وتقويته، فيكون قول الشيخين متوافقاً عليه.

وأنا كنتُ قد استدللتُ بقول الشيخين الشيخ ربيع والشيخ عبيد حفظهما الله في هذه المسألة في مقالي المستقل في سحاب، وأيدتُ ما صدر عنهما في الكلام المعروض على الشيخ ربيع "إيضاح وبيان"، والاتصال الهاتفي مع الشيخ عبيد من قبل أخينا الكبير طالب العزاوي، فهل هذا يدخل في التقدم بين يدي العلماء وعدم طاعتهم والتمسك بغرزهم؟!

أم إنَّ هذه التهمة لا بدَّ من إلصاقها برائد لإيقافه مستقبلاً عن نقد الأخطاء ورد المخالفات؟!

١٦- ثم إنَّ الأخ عبد الله مهاوش حاول جاهداً تحصيل تراجع مني واعتذار من الأخ حسن، وطلب من بعض الإخوة الأفاضل مفاتحتي بذلك، فقلتُ لهم: أولاً الرسالة خاصة ولم تكن عامة وأفشاها الأخ عبد الله نفسه!، وهي لم تكن موجهة لجوال الأخ حسن وإنما لجوال الأخ عبد الله، وعلى فرض أني أخطأتُ فيها فأنا مستعد أن أراسله في ذلك برسالة خاصة أيضاً، لأنَّ من أخطأ سراً يناصح سراً، أليس كذلك؟، وثانياً: هل عندكم شيء موثَّق عن الأخ حسن فيه نفي التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة في الحكم على الأشخاص مطلقاً، كي أتراجع عن كلامي في الرسالة الخاصة وأعتذر منه؟ فإن لم يتراجع





فعن ماذا أتراجع؟!. قال اثنان من إخواني الأفاضل الأخ محمد العثماني والأخ عبد الباسط المشهداني: جلسنا معه وقال لا خلاف بيني وبين رائد!، وأنَّ طالب العلم المؤهل يتكلم في المسائل الواضحة، فقلتُ لهم: لكنَّ خلافنا في تفريقه بين خبر الثقة وحكم الثقة لا في المسائل الظاهرة والمسائل الخفية؟!

فطالب العلم المؤهل الذي له الحق أن يحكم في الأشخاص في المسائل الظاهرة؛ هل حكمه كخبره ملزم، أم إنَّ حكمه يختلف عن خبره؟!، وهذا ما لم أطلع حتى الساعة أنَّ الأخ يقول به، مع كون الكلام المعروض على الشيخ ربيع حفظه الله صرَّح به في "الإيضاح والبيان": ((أما أحكام طلبة العلم الثقات فإنَّها تتنزل منزلة الأخبار في المسائل والبدع الظاهرة كالتجهم والرفض وغيرها ممَّا بينها العلماء واتضح أمرها)).

والغريب أنهم جعلوا هذه العبارة كلها باللون الأحمر إلا كلمتين:

أ- ((فإنَّها تتنزل منزلة الأخبار)).

ب- ((وغيرها ممَّا بينها العلماء واتضح أمرها)).

وانظر المقال المنشور في سحاب، فماذا يعني هذا؟!

يعني توجيه النظر بدقة إلى أحكام طلبة العلم الثقات في المسائل والبدع الظاهرة كالتهجم والرفض، وهذا ما ذكره الأخ حسن في رسالته، وأما أنها تتنزل منزلة الأخبار، وجواز حكم طالب العلم في غير بدعة الرفض مما بينه العلماء واتضح أمره: فمما لم يذكره الأخ حسن في رسالته، ولهذا أظهروا ما يريدونه



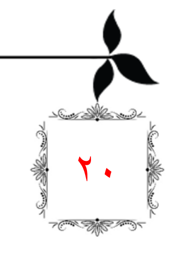
بالخط الأحمر في البيان وتركوا غيره بدون تحمير!، علماً أنهم في النقطة الأولى وهي أحكام العلماء وضعوا عبارة ((تتنزل منزلة الأخبار)) بالخط الأحمر.

١٧- ومما يؤكِّد أنَّ الأخ حسناً العراقي لا زال مصراً على خطئه الأول في (التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة) من جهة الأصل: هو ما كتبه مؤخراً من ردٍّ على رسالتي الخاصة، ورده هذا وتعليقات أصحابه الإخوة الزوابعة موجود في الفيس بوك، مع طعونات صريحة في رائد في التعليقات على المقال من بعض الناس، والله وحده حسيبهم.

ومما قاله في هذا المقال الأخير: ((قال الأخ رائد: "وكلام العلماء واضح جداً في عدم التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة مطلقاً من جهة الكلام في الأشخاص ومناهجهم وأحوالهم"، ولا أدري أين مصدر هذا القول؟ هل هو فهم تبناه؟ وهل سبقه أحد بعدم التفريق على الإطلاق كما هو ظاهر من عبارته هذه، ومن عنوان مقاله المشار إليه سابقاً؟)).

وقال أيضاً: ((هل قال أحد من أهل العلم بهذا الإطلاق: "التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة لا أصل له أبداً" كما هو صريح عنوان مقاله الذي يلزم منه: عدم التفريق بين العالم والجاهل؛ ما دام وصف الثقة يشملهم)).





والغريب في كلامه هذا أنه لا يرد على رائد آل طاهر في كلامه ولا في عنوانه، وإنما حقيقة رده على الشيخ عبيد حفظه الله نفسه!، فعنوان مقالي مقتبس من كلام الشيخ عبيد نفسه:

وأعيد السؤال والجواب ليتضح الأمر بجلاء:

س/ ما قولكم في مَنْ يقول: لا بد من التفريق بين حكم الثقة وخبر الثقة؛ فحكمه لا يلزمنا، وخبره يلزمنا؟!

فكان جواب الشيخ عبيد حفظه الله: ((لا أعلم لهذا أصلاً عند السلف أبداً، فهذه من الفلسفات والتقعيدات الحديثة، من إفراز قاعدة المعذرة والتعاون فيما أظن، هي تؤدي إلى تلطيف البدع وأهلها، حكم الثقة وخبر الثقة معمول بها عند السلف، إذا ثبت نقلٌ بالدليل حُكم عليه أو لا، فمَنْ ثبتت عدالته حُكم له بها يقال: عدل، ومَنْ ثبت جرحه حُكم بجرحه بناء على ما ثبت بالدليل، فنحن أمة الدليل)).

١٨- أما قول الأخ حسن: ((كما هو صريح عنوان مقاله الذي يلزم منه: عدم التفريق بين العالم والجاهل؛ ما دام وصف الثقة يشملهم)).

فهذا اللازم يلزمك أيضاً أخي الفاضل في قول الشيخ عبيد نفسه حفظه الله؟!!

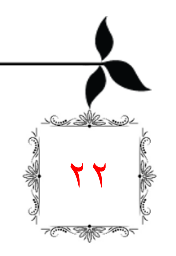


ويلزمك في قول الشيخ ربيع المتقدم حفظه الله: ((فعمر والصحابة رضي الله عنهم على هذا المنهج في قبول الجرح والتعديل من الثقات؛ واعتبار ذلك من الأخبار لا من الأحكام))؟!

ولو أردتُ أخذك بمثل هذه اللوازم من كلامك ما خرجنا من ذلك، ومنها قولك في رسالتك التي أرسلتها أولاً لي: ((حتى لا نقع من جهة أخرى بمشابهة الحدادية فنجرِّح من لا يستحق التجريح أو نُبَدِّع من ليس بمبتدع بناء على حكم أي ثقة ولو لم يكن عالماً))، يدخل في الثقة: العالم وطالب العلم ومن هو دونهم كما هو معلوم، وأنت أخرجت العالم، فهل تجريح طالب العلم المؤهَّل مشابه لمسلك الحدادية؟! وإياك أخي أن تغفل أنَّ طالب العلم المؤهل يحكم في المسائل الظاهرة ويجرِّح في الأمور الواضحة كما تقدَّم من قول الشيخين حفظهما الله، وأنت أيدتَ ذلك في رسالتك بعد التعديل والنشر، نعوذ بالله من مشابهة الحدادية.

وإنما كلامنا أخي الفاضل عن حكم (الثقة) في الحكم على الأشخاص، وهذا ما لا يدخل فيه طلاب العلم غير المؤهلين فضلاً عن المبتدئين فضلاً عن جهال المسلمين مما لا يعرف مثل هذه الأمور، فلا تحمِّل الكلام ما لا يحتمل ولا تلصق بي تهمة لم أقلها قط، بل أنكرتُها في مقالي ومراسلاتي وتغريداتي كما لا يخفى على المتابع لهذا.



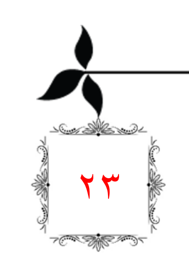


١٩- وأما نسبة بعض الألفاظ إلى العلماء وأنهم حكموا على رائد بـ "متهور" مثلاً، فإليكم طريقة عرضهم ونقلهم لهذا!، وبه نعرف ما سواه أو ما سيأتي!:

قال الأخ علي الشمري في ملاحظاته: ((وقد راجع الشيخ عبد الله بن مهاوش شيخنا الوالد الشيخ ربيع فأيدها، ووصف الذي يسوِّي بين أحكام العلماء الأمناء العادلين وأحكام طلبة العلم بأنه متهور)).

وقال الأخ سعد النايف كما هو منقول في إحدى مجموعات الواتساب: ((قال الشيخ ربيع في جلستنا معه في الخامس من الشهر الحالي رجب بعد صلاة المغرب في رده على المنتقد لرسالة الشيخ حسن "براءة السلفية": "بأنَّ هذا متهور"، مع إنهم ذكروا اسم رائد)).

وقال الأخ عبد الله مهاوش في بيانه [وحتى لا تكون فتنة]: ((ثم عرضتُ الكلام الذي انتقده رائد بكل دقة على الشيخ ربيع مغرب أول جمعة من شهر رجب فأقره الشيخ، وقال: هذا ليس من أصول الحلبي، فقلتُ له في اليوم التالي يوم السبت: يا شيخ هناك من يقول عن هذا الكلام أنه من أصول الحلبي، قال الشيخ: بحرفه (هذا متهور)، وإني أشهد الله وملائكته وكان معنا بعض طلبة العلم)).

وأخبرني الأخ عبد الباسط المشهداني أنه طلب من الأخ عبد الله مهاوش أن يعرض عبارة الأخ حسن التي انتقدها الأخ رائد وهي: ((المنهج الوسط: أنَّ الأصل لغةً وشرعًا أن هناك فرق بين الحكم والخبر، لكن الحكم قد يخرج مخرج الخبر بالشروط التي ذكرتُها، وعلى هذا تلقت الأمة أحكام أئمة الجرح والتعديل في الرجال بمثابة الأخبار)).

فماذا عرض الأخ عبد الله مهاوش؟!

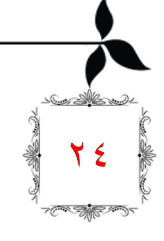
جاء في "إيضاح وبيان" من كلام الأخ عبد الله مهاوش: ((شيخنا لو قال أحدٌ: أنَّ المنهج الوسط بين الحدَّاديّة والحلبيَّة أن هناك فرق بين الحكم والخبر من جهة اللغة والشرع، هذا كلامه دقيق؟ قال الشيخ ربيع: "ما أذكر فيه شيء"، قال الشيخ عبدالله: ما فيه شيء إن شاء الله، طيب شيخنا)).

أولاً: لماذا لم يُكمل الأخ عبد الله العبارة بتمامها؟! وخلافنا ليس في التفريق من جهة اللغة والشرع، وإنما من جهة الحكم على الأشخاص.

ثانياً: الشيخ ربيع حفظه الله كما في الصوتية قال: ((ما أذكر فيه شيئاً، لا تنسبون لهؤلاء ولا لهؤلاء ما لا يقولون))، فهل هذا يعدُّ إقراراً للعبارة المنتقدة؟!

ثالثاً: هل قلتُ أنا عن فكرة الأخ حسن أنها من أصول الحلبي أو مشابهة للحلبية؟!! فليتق الله الأخ عبد الله، والرجاء منه التوثيق بالمصدر عند نسبة الأقوال إليَّ، وإنما قلتُ: هذه فكرة باطلة يترتب عليها تمرير قاعدة الحلبي بقالب جديد، فأين هذا من ذاك؟!





رابعاً: أين قلتُ أنا: بالتسوية ((بين أحكام العلماء الأمناء العادلين وأحكام طلبة العلم))؟! الرجاء منكم توثيق المصدر.

فكيف وأنا أفرِّق بين العالم وطالب العلم من جهة المسائل الظاهرة والمسائل الخفية، وأنَّ طالب العلم يتكلم في الأولى دون الثانية، وصرحتُ بهذا مراراً.

خامساً: كون اسمي ذُكر في الجلسة مع وصف الشيخ ربيع حفظه الله المنتقدَ الذي يسوي بين حكم العالم وحكم طالب العلم بأنه متهور، هل يُمكن أن يُنشر هذا بأنَّ الشيخ ربيعاً قال عن رائد: بأنه متهور؟!!. فهذا مثال.

ومثال آخر:

قال الأخ علي الشمري في ملاحظاته: ((وبناءا على هذا فقد راجعنا شيخنا الوالد الشيخ عبيد، وأعلمناه برد الأخ رائد يوم الثلاثاء الثاني من رجب ١٤٣٦ فقال حفظه الله: "أنَّ قبول حكم أي ثقة وإنْ لم يكن عالماً يؤدِّي إلى فوضى"، وأثنى على رسالة الأخ حسن، وقال: هي سليمة)).

أقول:

وهل رائد يقول: ((قبول حكم أي ثقة))؟!

الرجاء توثيق العبارة بالمصدر لأرجع عنها فوراً.

فكيف وأنا أصرِّح بخلافها تماماً في عدة مواضع من مقالي ومراسلاتي وتغريداتي وكلامي مع الإخوة الذين تكلموا معي في هذا الأمر؟!

فإذا كان هذا هو المعروض على المشايخ وهذا هو المنقول عنهم بهذه الأساليب!، فأترك الجواب للقراء المنصفين.

٢٠- وأخيراً:

فهذا ما أردتُ بيانه من باب دفع التهم والمغالطات عن نفسي، وهذا حق شرعي بعد أن رأيتُ أنَّ البيانات والمقالات والمراسلات في الطعن فيَّ والتحذير مني لم تترك لي مجالاً للسكوت، ولن تسكت ولو سكتُّ دهراً، ومن ادَّعى عليَّ شيئاً غير ما ذكرتُه هنا فليذكره لي موثقاً من كتبي أو مقالاتي أو رسائلي أو مراسلاتي أو دروسي أو تغريداتي، وسوف أرجع عنه في بيان صريح بلا ارتياب.

وأما الملاحظات التي ذكرها الأخ علي الشمري فقد ذكرتُ عدة مغالطات في مقاله وسيأتي بيانه والرد على مقالاتهم المنشورة قريباً بإذن الله، وأنا سمعتُ نصيحة الإخوة بعدم نشره حتى يطلع العلماء على هذه الحقائق.

وإذا اطَّلع مشايخنا الكبار على بياني هذا وردِّي على الأخ علي الشمري، ورأوا أنَّ عليَّ الاعتذار للأخ حسن أو الرجوع عن غلط عندي، فسوف أرجع واعتذر في بيان صريح، وأما مطالبتي بهذا من بعض إخواني مع عدم نقل الكلام من طرفي إلى المشايخ!، فلا أراه إنصافاً مع الاعتذار للجميع.

وكذلك أعتذر من هذا البيان الذي يُبيِّن هذه الحقائق المحزنة والمؤلمة، لكني صبرتُ على ظلمهم وأذاهم مع كثرة كتاباتهم التي يزيدون فيها وينقصون





بما يشتهون، ولم أر ما يلزمهم الصمت من نصيحة أخ مع سكوتي عنهم، فمرغم أخوكم لا بطل.

والله الموفِّق.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

الجمعة ١٩/ رجب/ ١٤٣٦ هـ